واقع الممارسة السوسيولوجية في الجامعة الجزائرية
من وجهة نظر أساتذة علم الاجتماع

أ.دناقة أحمد ،جامعة طاهري محمد بشار

ملخص:

نحاول في هذا المقال أن نسلط الضوء على واقع الممارسة السوسيولوجية في الجامعة الجزائرية داخل الحقل السوسيولوجي، وما يتوفر للأساتذة الباحثين من وسائل من أجل ممارسة سوسيولوجية قادرة على فهم وتشخيص المشكلات الاجتماعية التي يفرزها الواقع الاجتماعي الجزائري، من خلال محاولة حصر المعيقات التي يراها الأساتذة الباحثون تحول دون تجاوب الممارسة السوسيولوجية مع المشكلات الاجتماعية التي يفرزها الواقع الاجتماعي الجزائري ومنه نطرح الإشكالية التالية: ماذا تقدم الممارسة السوسيولوجية من اجل حل المشكلات الاجتماعية؟.

الكلمات المفتاحية: الممارسة السوسيولوجية، الواقع الاجتماعي

Abstract:

Try in this article is to shed light on the reality of sociological practice in Algerian universities within the sociological field, and what is available for professors, researchers and the media for a sociological exercise able to understand and diagnose social problems secreted by the social reality of the Algerian, by trying to limit obstacles that sees researchers professors turning without response sociological practice with social problems secreted by the social reality of the Algerian and ask him the following problem: What progress sociological practice to solve social problems?

أولا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ محاولة تحليل مؤشرات الممارسة السوسيولوجية في الحقل السوسيولوجي في ضوء البناء المنهجي والمفاهيمي والمقاربة النظرية المتبناة في هذا البحث.
- ✓ محاولة تحديد مفهوم سوسيولوجيا العلم بين الممارسة النظرية الابستمولوجية والواقع الفعلي.

- ✓ تحديد علاقة الممارسة السوسيولوجية بالوعي الابستمولوجي، من خلال محاولة تحديد المهمة الأساسية للابستمولوجيا، حيث يرى البعض أنها لا تهتم بدراسة مناهج العلوم، ويرى البعض الأخر أنها لا تعطي صياغة نظرية للمعرفة. وبالتالي لا يمكن التركيز فقط على العوامل الإيديولوجية ، ولهذا يمكننا القول أن الإبستمولوجيا قد تكون إبستمولوجية داخلية (Internaliste)، ما دامت تقرر وجوب البحث عن أصل الفكرة العلمية بداخل نسق الأفكار في عصر محدد. أو تكون إبستمولوجيا فينومينولوجية، أي وصفية، لها حدودها، بحيث موقفا خارجيا يعطينا نظرة أكثر تكاملية عن تاريخ العلم.
- ✓ تحديد علاقة الممارسة السوسيولوجية بالواقع الاجتماعي. بحيث تظهر عند مطابقة النظرية بالواقع بعض الأخطاء والكبوات يجب أن ندرسها بنفس الاهتمام الذي ندرس به النجاحات؛ فالأخطاء هي أيضا كشف للصعوبات التي كان من الواجب الانتصار عليها، والعوائق التي كان لا بد من تجاوزها.

ثانيا: الإشكالية

هناك من حصر مشكلة العلوم الاجتماعية في أنها يعوزها تصور واضح متفق عليه في أهدافها ومناهجها المشتركة والعلاقات فيما بينها، إذا ما قورنت بما هو سائد في العلوم الطبيعية، بالإضافة إلى أن هذه الأخيرة تثبت وجودها بوتيرة متسارعة قد لا تتلاءم مع التطور البطيء الذي تسير به العلوم الاجتماعية، باعتبارها شديدة التباين تطبيقا ومنهجا، كونها نسبية ومتغيرة وشديدة الارتباط بالسياقات السوسيو تاريخية المختلفة للمجتمعات.

فالعلوم الاجتماعية في العالم العربي التي مر عليها حينا من الزمن ظلت طيلة هذه الفترة تقريبا تستهلك ما تنتجه الآلة الأجنبية من مفاهيم وتنظيرات اجتماعية. بل وحتى التفسيرات وتوظيفها لفهم واقعنا الاجتماعي وتفسير شبكة العلاقات الاجتماعية القائمة فيه.

أما في سياق واقع المجتمع الجزائري وعلاقة الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية به، نجد بأننا ننطلق من موضوعات لنبحث عن مجتمع لا ننطلق من مجتمع نرافقه ونقوم ببحث مشكلاته وحاجاته؟.

الممارسة السوسيولوجية التي يتم تداولها داخل النسق الجامعي الجزائري استندت إلى نظريات تمت صياغتها في مجتمعات ذات خصوصية تختلف عن خصوصية مجتمعاتنا، وفي واقع غير واقعنا ونقوم بعملية الإسقاط دون مراعاة لهذا الاختلاف والتباين، ثم نصل لنتائج إما تكون نفيا أو إقرار بوجود الظاهرة أو الحدث، دون البحث عن تغير نمط التفكير وأساليب البحث أو ممارسة نظرانية بغض النظر عن شكلها كليانية أو جزئية. وتخذ النتائج المتوصل إليها على أنها حقائق ثابتة، وتوارثتها أجيال الدارسين دون تغيير أو فحص أو مراجعة. ودون مراعاة الفوارق بين المجتمعات المستهدفة، من حيث الشروط البنيوية، والخبرات التاريخية الخاصة، والعوائق المحلية أمام استيعاب وتبني النظريات والتفسيرات المستوردة من بيئات اجتماعية وثقافية مغايرة.

والإشكالية المطروحة في هذا المقام: هل تعتبر الممارسة السوسيولوجية المتداولة داخل النسق الجامعي الجزائري واعية بالشروط الابستمولوجية لإنتاجها، وهل تستجيب هذه الممارسة لانشغالات الواقع الاجتماعي الجزائري وتعبر عنه؟.

ثالثا: التحديد الإجرائي للمفاهيم

1. الممارسة السوسيولوجية:

هي الممارسة التي يقوم بها الباحثون السوسيولوجيون من أجل محاولة فهم الحياة الاجتماعية في العلاقة بين الفعل والبناء، فتحاول الممارسة أن تنبع من خصوصية الواقع الاجتماعي تفهمه وتشخصه لمحاولة الخروج من تناقضاته. ونقصد بها في هذا البحث التكوين في مجال علم الاجتماع بما يشمل البرامج والرسائل والأطروحات التي تنجز في إطار التحضير لشهادة الدكتوراه بالإضافة إلى البحوث التي تنجز للنشر في مجلات علمية محكمة ومعترف بها من طرف الجماعة

العلمية والأكاديمية في هذا المجال من البحث وقد يعبر عنها بالطريقة السوسيولوجية وتعتمد على المقاربة السوسيولوجية.

2. الواقع الاجتماعي:

يصعب إيجاد مفهوم جامع يضم عناصر الواقع الاجتماع، لذا سوف نكتفي بتوضيح القصد منه في هذا البحث. لان هذا الواقع هو في الحقيقة غير مرئي، إذ لا نستطيع أن نلمسه بالأصابع مثلا. فهو ذلك النمط الكامن الذي تنبثق عنه العلاقات الاجتماعية النمطية التكرارية بين الناس و التي يستطيع الممارسين للسوسيولوجيا من خلالها تحديد السلوك المتوقع، وتنتج الممارسة السوسيولوجية حولها.

3. الوعي الابستمولوجي:

هو العلاقة التي يصنعها الباحث مع موضوعه، أو الموضعة التي يضفيها الباحث في علم الاجتماع في موضوعه بمعنى الوعي بالموضوع دون التجرد من الموضوعية حتى تصبح سوسيولوجيا علم الاجتماع كمبدأ أساسي لابستمولوجية علم الاجتماع.

رابعا: المنهج المسخدم

إن تصورنا وتنظيمنا للبحث يتم عن طريق المناهج إذ هي التي تحدد طبيعة الموضوع المدروس والمنهج هو الطريقة الموضوعية التي يسلكها الباحث في دراسة ظاهرة معينة إذ أن:"المناهج المكملة تساعد الباحث على خلق اتصال مع الواقع الذي يعيشه الفاعلين الاجتماعيين"[1].

المنهج هو عبارة أداتيه لها منطقها الخاص بها الذي يطبق على مجمل الظواهر الاجتماعية دون أن يسأل ضرورة عن منطق الظواهر تحت البحث. فالمنهج العلمي إذن هو مجموعة مقننة من الأدوات التي تستخدم وفق قواعد إجرائية محددة متفق عليها من قبل المجتمع المهني العلمي[2]. استخدمنا في هذه الدراسة المنهج الكمي مدعما بأسلوب التحليل الكيفي. فالمنهج الكمي كما يرى ريمون بودن أنه:"المنهج الذي يظهر من خلال جمع المعطيات والبيانات، الاستمارة وتفريغها في

جداول إحصائية تساعدنا على التفسير والتحليل أكثر وتضمن بذلك جزء ولو يسير من الفصل المنهجي"[3].

حيث حاولنا أن نقوم برصد ومتابعة دقيقة للمشكلة وبأسلوب كيفي وكمي، وذلك من اجل التعرف على واقع الممارسة السوسيولوجية في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الفاعلين السوسيولوجيين أنفسهم، أو الأساتذة الباحثين في الحقل السوسيولوجي من خلال اعتمادنا على أسلوبين للتحليل والتفسير هما: "التحليل الكمي" و"التحليل الكيفي".

1. **التحليل الكمي:** عن طريق استخدام أساليب الإحصاء الوصفي باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (spss)، لتسهيل عمليات جمع و تفريغ و معالجة وتبويب البيانات الكمية للدراسة باعتباره يجمع كل الأساليب التي يستخدمها الإحصاء الوصفي بطريقة رقمية تسهل للباحث جمع وتبويب كم هائل من البيانات الكيفية وتحويلها إلى بيانات كمية في وقت وجيز.
2. **التحليل الكيفي:** يتميز التحليل الكيفي بظهور كبير لجانب الخبرة الإنسانية، وتتسم بياناته بالواقعية، ومع ذلك تبقى المشكلة الأساسية التي قد تعتري المنهج الكيفي تتركز في طريقة التحليل في حد ذاتها، فربما يجمع الباحث مادة خاما ويعجز عن تحليلها كيفيا. فينهار البحث ويعود إلى نقطة البداية[4]. ويجد الباحث نفسه يدور في حلقة مفرغة.

وقد اعتمدنا على طريقة التحليل الكيفي من أجل محاولة تفسير البيانات الكمية التي تحصلنا عليها بأسلوب يسمح بإجراء التحليل الكيفي عليها.

ثم تأتي مرحلة التفسير من اجل وضع تصورات نهائية للبيانات التي قمنا بتحليلها، ومقارنة النتائج المتوصل إليها بالنتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة، ثم مطابقة كل ذلك مع المقاربة المتبناة من اجل التحليل من خلالها.

ويظهر أن المنشغلين بمناهج العلوم غالبا ما يستعملون تعريف "جون ستيوارت ميل" (J. S. Mill) للتفسير الذي مؤداه: «أننا نقول أن واقعة فردية قد أمكن تفسيرها،حينما نستطيع أن نشير إلى سبب حدوثها...أي عندما نقر قانونا أو قوانين سببية أدت إلى ظهورها». وبنفس المعنى:

«يقال أننا قد حصلنا على تفسير للقانون أو الاطراد في الطبيعة حينما نتوصل إلى قانون أو مجموعة قوانين أخرى...يكون هذا القانون ذاته أحد حالاته الخاصة كما يمكن استنتاجه منها) » [5].

خامسا: تقنيات جمع البيانات

استعملنا استمارة الاستبيان كأداة رئيسية في دراستنا وقد اشتملت على (52) سؤال موزعة على ثلاث محاور غطت مختلف الأبعاد والمؤشرات التي تحصلنا عليها بعد تفكيك مفاهيم ومتغيرات الفرضيات وذلك على ضوء مفاهيم المقاربة التي أطرت مسار البحث من أجل التحليل، وقد قام الباحث ببناء استمارة تجريبية تم توزيعها على عينة مكونة من (30) أستاذ، وقد كانت من أجل التأكد من صحة البيانات وثباتها وكذلك من اجل الوقوف على مدى قابلية الأسئلة للفهم من طرف المبحوثين وكذا الوقوف على مدى انسجام الأسئلة بما يخدم فرضيات وإشكالية البحث.

وبعد تفريغ البيانات الأولية التي تحصلنا عليها بعد توزيع الاستمارة التجريبية ظهرت بعض الأخطاء الموجودة في الاستمارة وكذلك اتضح لنا أن بعض الأسئلة تحتاج إلى تعديل والبعض الأخر كانت بدون جدوى تم حذفها، وبعد تصحيح الأخطاء تحصلنا على الاستمارة في شكلها النهائي مكونة من ثلاث محاور أساسية:

المحور الأول: اشتمل على البيانات الخاصة بالمبحوثين.

المحور الثاني: اشتمل على واقع الممارسة السوسيولوجية من حيث التكوين.

المحور الثالث: واقع الممارسة السوسيولوجية من حيث البحث العلمي (الوعي الابستمولوجي بالممارسة).

المحور الرابع: اشتمل مدى ارتباط الممارسة السوسيولوجية بالواقع الاجتماعي.

سادسا: كيفية سحب عينة البحث

يمكن توزيع الاستمارة وملئها بطرق مختلفة، بحيث يمكن أن تجرى في مكان يجتمع فيه المبحوثين كما يمكن أن يتم عن طريق الاتصال بهم هاتفيا أو عن طريق إرسال وثيقة الاستمارة إلى

المبحوثين عن طريق البريد[6]. لجأنا في هذا البحث إلى استعمال طريقة جديدة في توزيع الاستمارات تسمى: "عينة المتطوعين" حيث قمنا بنشر الاستمارة في المواقع الالكترونية التي يتوافد عليها الأساتذة الباحثون وتمثلت هذه الفضاءات في بعض المواقع الخاصة بالإعلانات والأخبار التي تخص الأستاذ الجامعي وكذا مجموعات التواصل الاجتماعي الخاصة بالأساتذة الجامعيين. وتم التعامل مع الاستمارة بصفة تطوعية من طرف المبحوثين.

سابعا: خصائص عينة البحث

الجدول رقم (01) يبين توزيع عينة البحث حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	76	67.9
أنثى	36	32.1
المجموع	**112**	**100**

نلاحظ من خلال الجدول أن اغلب الأساتذة هم من الذكور بنسبة 67.90% بينما تقدر نسبة الإناث ب32.10%، وهذا يدل على أن العنصر الذكري مازال يسيطر على الوظائف المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي على مستوى الجامعة، هذا قد يعود بدوره إلى أن الذكر يميل أكثر من الأنثى إلى إتمام الدراسة بعد مرحلة الليسانس ويفضل الالتحاق بالدراسات العليا –ماجستير ودكتوراه- من أجل تحسين مركزه الوظيفي و الاجتماعي في حين تميل الأنثى إلى الاستقرار إما عن طريق السعي من أجل الحصول على وظيفة عمل أو الاستقرار عن طريق الزواج. هذا فضلا على أن شهادة الليسانس في علم الاجتماع أصبحت لا توفر منصب عمل لحاملها إلا نادرا!.سواء بالنسبة للذكور أو بالنسبة للإناث.

الجدول رقم (02) يبين توزيع عينة البحث حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة

ماجستير	73	65.2
دكتوراه الطور الثالث	3	2.7
دكتوراه علوم	30	26.8
دكتوراه دولة	6	5.4
المجموع	**112**	**100**

نلاحظ من خلال الجدول أن 65.2% من المبحوثين لديهم شهادة الماجستير تليها 26.8% من المبحوثين لديهم شهادة دكتوراه علوم ونجد أن نسبة 2.7% من المبحوثين لديهم دكتوراه الطور الثالث، في حين نجد أدنى نسبة تمثل الذين يحملون شهادة دكتوراه دولة ونسبتهم 5.4%.

نستنتج أن أغلب الأساتذة الجامعيين لديهم شهادة الماجستير فقط. إذ أن اغلب الأساتذة الباحثين لم يحصلوا على شهادة الدكتوراه بعد، وهذا لا يعود إلى حداثة التوظيف وإنما نجد أن أغلب الأساتذة يتأخرون في انجاز رسائلهم العلمية المتعلقة بشهادة الدكتوراه، ربما لانشغالهم بالتدريس بحكم أن اغلب الأساتذة يميلون إلى الساعات الإضافية التي تكون خارج الحجم الساعي الأسبوعي، والمهام الأخرى المتعلقة بتأطير الدروس والامتحانات، والإشراف على مذكرات التخرج بالنسبة للطلبة المقبلين على انجاز مذكرة نهاية الدراسة، كل ذلك يجعل الأساتذة الباحثين ينشغلون عن البحث وانجاز رسائلهم للحصول على درجة الدكتوراه.

الجدول رقم (03) يبين توزيع عينة البحث حسب متغير الرتبة العلمية

الرتبة العلمية	التكرار	النسبة
أستاذ مساعد قسم(ب)	69	61.6
أستاذ مساعد قسم (أ)	22	19.6
أستاذ محاضر قسم (ب)	8	7.1

أستاذ محاضر قسم(أ)	10	8.9
أستاذ تعليم عالي	3	2.7
المجموع	**112**	**100**

نلاحظ من خلال الجدول أن اكبر نسبة الأساتذة الباحثين يتواجدون في رتبة أستاذ مساعد قسم (ب) بنسبة 61.6% تليها نسبة الأساتذة في رتبة أستاذ مساعد قسم (أ) بنسبة 19.6% ثم نجد الأساتذة في رتبة أستاذ محاضر قسم(أ) بنسبة 8.9% ثم نجد فئة أستاذ محاضر قسم (ب) بنسبة 7.1% وفي الأخير نجد الأساتذة الذين ينتمون إلى أعلى رتبة بأقل نسبة 2.7% أستاذ التعليم العالي.

ثامنا: تحليل البيانات

الجدول رقم (04) مدى تقديم البرامج المدرسة في علم الاجتماع معرفة كافية للطلبة

مدى تقديم البرامج معرفة كافية	التكرار	النسبة
نعم	20	17.9
لا	92	82.1
المجموع	112	100

نلاحظ من خلال الجدول أن 82.1% من الأساتذة يرون أن البرامج المدرسة في علم الاجتماع لا تقدم معرفة كافية للطلبة، بالمقابل نجد أن 17.9% فقط يعتبرون أن البرامج المدرسة تقدم معرفة كافية للطلبة.

نستنتج من خلال الجدول أن أغلب الأساتذة الباحثين في علم الاجتماع غير راضون عن محتوى البرامج بحيث يعتبرونها لا تقدم الرصيد العلمي والمعرفي الكافي الذي يحتاجه الطالب خلال مساره الدراسي، بحيث يثبت الواقع أن عددا كبير من الطلبة يدخلون بآمال كبيرة وعريضة يريدون أن ينهلوا مجموعة من المعارف العلمية ليلمسوا بها قضايا المجتمع الحقيقية ومعالجتها فيجدون محاضرات ومقالات وكتب في غالبها تنتمي إلى مجتمعات غربية أو شرقية، ومنه لا يجدون في البرامج المدرسة في

الجامعة ما يلبي طموحهم العلمي ثم يتخرجون من أقسام علم الاجتماع فيجدون أنفسهم غير قادرين على فهم المجتمع بل عاجزين عن التعامل معه في ضوء ما تعلموه فيصابون في الغالب بالإحباط وخيبة الأمل.

إن المحتوى الذي يقدم في البرامج التعليمية للتعليم العالي ضروري لدرجة أنه يؤهل الطالب الجامعي ليس لتولي منصب عمل في مجال التخصص فقط، بل إضافة إلى ذلك الفهم الصحيح للمجتمع من وجهة نظر التخصص المدروس وتعديل السلوك الاجتماعي، وكل تقصير في البرامج أو نقص يؤدي إلى نقص التمكن والتمكين في البحث الاجتماعي، ذلك أن علم الاجتماع أحد أهم العلوم التي دارت حولها نقاشات متعلقة بالظاهرة المدروسة والتمكن من إجراء التجارب وتحقيق أهداف البحث العلمي والتنظير، فالمعرفة الكافية أساس تطور العلوم.

الجدول رقم (05) جدوى التكوين في علم الاجتماع

جدوى التكوين	التكرار	النسبة
ضرورة اجتماعية معينة	44	39.3
استيعاب مخرجات التعليم ما قبل الجامعي فقط	68	60.7
المجموع	112	100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن 60.7% من الأساتذة الباحثين يرون أن التكوين في علم الاجتماع لا يستجيب إلى ضرورة اجتماعية معينة بقدر ما يسعى إلى استيعاب مخرجات التعليم ما قبل الجامعي، بالمقابل نجد أن 39.3% منهم يرون أن التكوين يستجيب لضرورة اجتماعية أكثر مما يسعى إلى استيعاب مخرجات التعليم ما قبل الجامعي.

نستنتج من خلال هذه النسب أن الجامعة أصبحت تستقبل أعداد كبيرة من الطلبة في تخصص علم الاجتماع بدون شروط مسبقة وهذا يدل على أن الهدف الأساسي من التكوين في علم الاجتماع هو احتواء هذا العدد من الطلبة في هذا التخصص لا غير، أي تحقيق التأطير البيداغوجي للطلبة الناجحين، هذا على حساب تكوين جيل من الباحثين في هذا التخصص من

أجل الرقي بهذا العلم عن طريق البحث الجاد بهدف الاستجابة لضرورة اجتماعية تتمثل في إعداد كفاءات قادرة على فهم المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع ومحاولة إيجاد الحلول لها، بحيث بلغ العدد الاجمالي للطلبة المسجلين في العلوم الاجتماعية والانسانية في الجزائر خلال السنة الجامعية 2011/2010 حوالي 1.077.945 طالب أي ما يعادل 65% من نسبة الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج(7).

فوجود علم الاجتماع في مجتمعنا كما أقر العديد من الباحثين ليس نابع من حاجتنا إليه، بل هو كضرورة تعليمية تابعة لنظام تعليمي شامل، خاصة إذا تم حصر مخرجات هذا العلم وتقييمها فهي قليلة جدا وأحيانا غير مجدية وحتى بعض الأعمال الجادة لا تتعدى في غالب الأحيان رفوف المكتبات.

الجدول رقم (06) مدى وجود عراقيل في عملية النشر العلمي بالنسبة للأساتذة

عراقيل النشر	التكرار	النسبة
نعم	104	92.9
لا	8	7.1
المجموع	112	100

نلاحظ من خلال الجدول أن ما نسبتة 92.9% من الأساتذة الباحثين يقرون بوجود عراقيل لعلمية النشر العلمي بينما نجد نسبة 7.1% منهم يرون بأنه لا توجد عراقيل للنشر العلمي.

نستنتج من خلال الجدول أن أغلب الأساتذة الباحثين تعترضهم عراقيل أو تواجههم في علمية النشر العلمي بغض النظر عن مصدرها أو نوعها، في حين يرى البعض منهم وهم قلة أنه ليس هناك عراقيل في عملية النشر العلمي، ربما يعود ذلك لبعض الأسباب والتي يرجعها الباحث في نظره إلى الدرجة العلمية، أو المكانة كمدراء مخابر البحث والمنخرطين في مخابر البحث ولا يمكن الإشارة بأصبع الاتهام لهذه المؤسسات وحدها ذلك أن العديد منها لا يمكنه إهمال الدراسات القيمة

فهناك المتفانين في نشر دراسات قيمة لا يمكن لعدة من مراكز البحث بعد دراستها التخلي عنها أو رفضها، ويمكن سرد العراقيل التي يرى الأساتذة الباحثون أنها تحول دون عملية النشر.

من بين العراقيل التي عبر عنها الأساتذة الباحثين تم حصرها انطلاقا من أراء الأساتذة المستجوبون في الجدول الموالي:

الجدول رقم (07) يبين طبيعة العراقيل التي تحول دون النشر العلمي

طبيعة العراقيل	التكرار	النسبة
متعلقة بالأستاذ	12	10.7
متعلقة بالإدارة	48	42.9
متعلقة بالمجتمع	4	3.6
أخرى	48	42.9
المجموع	112	100

من خلال الجدول يتضح أن عملية النشر العلمي تواجهها مجموعة من العراقيل منها بحسب الأساتذة الباحثين42.9% متعلقة بالإدارة، 42.9% عراقيل متعلقة بعوامل أخرى غير التي ذكرها الباحث و10.7% عراقيل متعلقة بالأستاذ الباحث، و3.6% عراقيل متعلقة بالمجتمع.

نستنتج من خلال الجدول أن عملية النشر العلمي في نظر الأساتذة الباحثين تواجهها عدة مشاكل أهمها تلك المتعلقة بالإدارة، ومن الملاحظ أن الإدارة الجزائرية تشوبها العديد من المشاكل خاصة ما تعلق بالبيروقراطية والنظام، فالأمراض الإدارية لا تزال تفتك بالإدارة الجزائرية بالرغم من الإصلاحات الإدارية المتوالية، وما يعاب في هذا الصدد أن الإدارة الجامعية هي المقصودة في هذا المجال، ذلك أنها تسهم في إعداد مسئولين عن المجتمع في كل المجالات، وهو ما يؤثر على إعداد أجيال لاحقة، وعلى بناء العلوم وتطويرها، ضف إلى ذلك عدم الرضا عنها يؤدي إلى هجرة الأدمغة وهو ما تعاني منه الجزائر منذ عدة عقود.

وتساهم عملية النشر العلمي في دفع أعمال الأساتذة وإخراجها من حيزها الضيق إلى النور ومجال التطبيق، لينتفع بها الطلبة وأصحاب الاهتمام، كما تساهم في ترقية المجتمع ومعالجة العديد من المشاكل الاجتماعية، وأي عرقلة في طريقها تؤدي إلى عرقلة البحث العلمي عامة، ذلك أن نشر البحوث العلمية جزء من عملية البحث، من خلالها تتم المساهمة في تصحيح الهفوات وتبادل وجهات النظر وعمليات النقد والاستفادة من البحوث المنشورة، كما أن عملية النشر تفيد الباحثين أنفسهم من خلال مضاعفة أعمالهم وتمكينهم من إحراز عدة مزايا متعلقة بالترقية ومناقشة مذكرات التخرج وغيرها من المزايا.

الجدول رقم (08) مدى وجود أهداف واضحة للممارسة السوسيولوجية في الجزائر

مدى وجود أهداف	التكرار	النسبة
نعم	28	25.0
لا	84	75.0
المجموع	112	100

يبين الجدول مدى وجود أهداف واضحة للممارسة السوسيولوجية في الجزائر، ويلاحظ من خلال الجدول أن ما نسبته 75% من الأساتذة الباحثين ينفون وجود أهداف واضحة للممارسة السوسيولوجية في حين نجد 25% منهم يقرون بوجود أهداف واضحة للممارسة السوسيولوجية بالجزائر.

نستنتج من خلال الجدول أن الممارسة السوسيولوجية في الجزائر تعاني من بعض الخمول، أي أنها شخصية في أدائها غالبا غير صادقة في تأديتها، لا يمكن تعميمها، بل منطق الشك يحيط بها إلا ما رحم ربي، ذلك أن المعلوم على المعارف والعلوم أنها تتميز بمجموعة من الخصائص أهمها (الهدف، المنهج، القدرة على التنبؤ) والممارسة السوسيولوجية تهدف إلى وجود علم اجتماع يعالج قضايا المجتمع وعدم وجود هدف لهذه الممارسة يتناسب تناسبا طرديا مع انعدام وجود علم اجتماع يحمل هذا الانشغال السامي.

إن عملية التنمية الاجتماعية مسار هادف يربط بين الواقع بمشكلاته الاجتماعية والتطلعات الاجتماعية للمجتمع، لا يمكن فصل إحداهما عن الأخرى، وعلى الباحث الاجتماعي أن يكون متمكنا من تأدية دوره كباحث اجتماعي منتميا إلى المجتمع المدروس سواء أكان أحد أفراده أو خارجا عنه متعايشا معه لأهداف بحثية، ليصل إلى حقائق موضوعية قابلة للتموضع بين طرفي عملية التنمية، لا قاصرة عن تفسير أدنى مستويات الحياة الاجتماعية.

إن الملاحظ على الدراسات التي أدت إلى ظهور التنظير في العالم الغربي هو وجود أهداف واضحة لعملية البحث، نابعة من طموحات عبر مسارات متعددة منها الفاشلة والناجحة، الناقدة والمؤيدة، الناقصة والمكتملة، فالنظريات الكلاسيكية للتنظيم مثلا من أهدافها البحث عن طرق ناجعة لزيادة الإنتاج، تعددت وسائلها وطرق الدراسات بها للوصول إلى الهدف الموحد، وساهمت عمليات النقد في إبراز نظريات أخرى، وكانت النظريات كلها تعالج جانب من جوانب الموضوع حتى ظهر الاتجاه التكاملي الذي يجمع بين النظريات، ما ساهم في ظهور علم اجتماع التنظيم وتحديد مجالاته وأهدافه.

فالممارسة السوسيولوجية تساهم في القضاء على المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع محل الدراسة، كما تسهم في تمكين الباحثين على الأداء البحثي نظريا وميدانيا، ما يحقق زادا معرفيا هائلا يمكن من إنشاء وبناء نظريات اجتماعية قادرة على فهم المجتمع والتنبؤ بالظواهر الاجتماعية كخطوة من خطوات البحث العلمي.

الجدول رقم (09) رأي الأساتذة حول لماذا لم يستطع علم الاجتماع إنتاج نظرية سوسيولوجية تفسر الواقع الاجتماعي الجزائري

الأسباب	التكرار	النسبة
مشكل متعلق بالباحث	40	35.7
مشكل متعلق بالبيئة الاجتماعية	44	39.3
مشكل أخر	28	25.0

المجموع	112	100

نلاحظ من خلال الجدول أن 39.3% من الأساتذة الباحثين يرون أن عدم قدرة علم الاجتماع على إنتاج نظرية سوسيولوجية تفسر الواقع الاجتماعي الجزائري هو مشكل متعلق بالبيئة الاجتماعية، في حين يرى 35.7% منهم أن السبب يعود إلى مشكل متعلق بالباحث، ويرى ما نسبتهم 25% أن السبب يعود إلى مشاكل أخرى، حصرها الأساتذة الباحثون أساسا في العراقيل البيروقراطية خاصة العراقيل في مجال النشر العلمي بحيث يعاني الأساتذة كثيرا من صعوبة نشر المقالات العلمية سواء في المجلات الوطنية أو الدولية المحكمة.

نستنتج من خلال الجدول أن اغلب الأساتذة يعتبرون أن الدراسات السوسيولوجية لا تستجيب للمشكلات الاجتماعية، ربما لان الممارسة السوسيولوجية تعالت نوعا ما عن الفعل الاجتماعي، ولم تعطي القيمة الكافية للنظرية الاجتماعية من حيث هي نشاط منتج للمعرفة، والتركيز على الأعمال النظرية التي تتم لذاتها ما جعلها مجالا مخاطبيا منفصلا ومنغلقا لا يبت بصلة إلى المشكلات والقضايا الاجتماعية التي يفرزها الواقع الاجتماعي الجزائري.

ومنه ومن الواجب على الباحث السوسيولوجي خوض غمار البحث الميداني والذهاب به بعيدا مما يجعله يخلق نوعا من الألفة بينه وبين موضوع بحثه وتمتزج بذلك التجربة العالمة بالتجربة الساذجة للواقع الاجتماعي والتجربة العالمية بالتجربة المحلية للمجال الاجتماعي ليتمكن الأستاذ الباحث من إنتاج معرفة سوسيولوجية تمثل استمرار للتراث العلمي السوسيولوجي وقطيعة معه في نفس الوقت، انطلاقا من النموذج النظري العام بالصيغ الممكنة لتحققه في المكان والزمان أو حسب تعبير بورديو "الممكنات الثقافية في إطار رؤية انعكاسية".

من خلال كل هذا يتبين أن الباحثين في علم الاجتماع لم يتمكنوا من إنتاج نظرية سوسيولوجية نظرا لطبيعة المجتمع الجزائري وتركيبته الاجتماعية، والى الباحثين الاجتماعيين في حد ذاتهم والذين لم يتمكنوا من الغوص في خصائص المجتمع الجزائري بالرغم من كونهم جزء منه فاعلين

فيه بل طبقوا عليه مجموعة من المتغيرات الاجتماعية التي لا تنتمي في جزء منها إلى ما يتكون منه المجتمع.

إذ أن النظرية في علم الاجتماع لم تنتج من فراغ بل هي نتاج أعمال مجموعة من الباحثين ومجموعة من الظواهر الاجتماعية السوية وغير السوية إضافة إلى الرغبة في التغيير إلى الأحسن وتحقيق حياة متكاملة لأفراد المجتمع، بدايتها مجموعة من الافتراضات التي تبنتها الدراسات النظرية والميدانية لتخلص في الأخير إلى مجموعة من القوانين الاجتماعية التي تحكم الظاهرة الاجتماعية وتفسر أسبابها وطرق علاجها والعوامل المؤثرة فيها إضافة إلى تزكية كبار الباحثين وغيرهم من المهتمين بتنمية المجتمع.

تاسعا: عرض النتائج

من خلال تحليل نتائج الاستمارة وجدنا أن الممارسة السوسيولوجية في الجزائر تعاني من بعض الخمول، غير قابلة للتموضع بين طرفي عملية التنمية الاجتماعية، قاصرة عن تفسير أدنى مستويات الحياة الاجتماعية في مجتمعها. ذلك أن المعلوم على المعارف والعلوم أنها تتميز بمجموعة من الخصائص أهمها (الهدف، المنهج، القدرة على التنبؤ). والممارسة السوسيولوجية تهدف إلى وجود علم اجتماع يعالج قضايا المجتمع وعدم وجود هدف لهذه الممارسة يتناسب تناسبا طرديا مع انعدام وجود علم اجتماع يحمل هذا الانشغال السامي.

الأساتذة الباحثين انقطعوا عن التجربة الملموسة لحياة المجتمع وعن العلاقة الحسية أو الحميمية التي يفترض أن تقام بينهم وبين مجتمعهم. ما جعلهم لم يتمكنوا من إنتاج نظرية نابعة من خصوصية المجتمع الجزائري لأن النظرية في علم الاجتماع لا تنتج من فراغ بل هي نتاج أعمال مجموعة من الباحثين ومجموعة من الظواهر الاجتماعية السوية وغير السوية إضافة إلى الرغبة في التغيير إلى الأحسن وتحقيق حياة متكاملة لأفراد المجتمع، بدايتها مجموعة من الافتراضات التي تبنتها الدراسات النظرية والميدانية لتخلص في الأخير إلى مجموعة من القوانين الاجتماعية التي تحكم

الظاهرة الاجتماعية وتفسر أسبابها وطرق علاجها والعوامل المؤثرة فيها إضافة إلى تزكية كبار الباحثين وغيرهم من المهتمين بتنمية المجتمع.

أغلب الأساتذة الباحثين في علم الاجتماع في الجزائر غير راضون عن محتوى البرامج المقدمة للطلبة في هذا التخصص لأنهم يعتبرونها لا تقدم الرصيد العلمي والمعرفي الكافي الذي يحتاجه الطالب خلال مساره الدراسي ثم المهني. لأنها لا تقدم معرفة كافية للطلبة، بالإضافة إلى أنها لا تمت إلى الواقع الاجتماعي الجزائري بصلة، إضافة إلى أنها لا تؤهلهم بالقدر الكافي للحياة المهنية، وهذا نتيجة لغياب الشراكة بين الجامعة ومحيطها السوسيواقتصادي، حيث أن أغلب المعلومات النظرية التي يتلقاها الطالب خلال مساره الدراسي لا وجود لها في الواقع المهني. وهذا الشرخ أو الخلل في مجال التكوين امتد إلى مجال البحث لأنه لا يمكن الفصل بين البحث في علم الاجتماع والتفكير في واقع تدريس هذا العلم، باعتبار أن هذا البحث يتم أساسا بوصفه تكوينا في إطار تحضير شهادة التخرج.

كما أنهم يتلقون محاضرات ومقالات وكتب في غالبها تنتمي إلى مجتمعات بعيدة كل البعد عن مجتمعاتهم من حيث القيم والعادات ونمط التفكير..الخ. فالعديد من المواد المبرمجة في برامج علم الاجتماع نظرية، خارجية عن المجتمع، عالمية، كما تنتمي في أصلها لمجتمعات تختلف عن المجتمع الجزائري، خاصة من ناحية: (الخصائص، التكوين، أسباب المشكلات الاجتماعية، الثقافة، الدين، المنطقة الجغرافية...الخ). والمعلوم أن المشكلة الاجتماعية تختلف عن المشكلات الأخرى لأنها نسبية تتأثر ببعض العوامل أهمها: (متعددة الأسباب حسب تعدد المجتمعات، الاختلاف في نتائجها، تداخل الذات الباحثة مع الموضوع..الخ).

نلمس أن الهدف الأساسي من التكوين الجامعي في علم الاجتماع هو احتواء واستيعاب الطلبة الحاصلين على البكالوريا ضمان لهم مقعد بيداغوجي دون رؤيا واضحة لما سوف نحصل عليه من نتائج فيما بعد. لأن الجامعة تستقبل أعداد كبيرة من الطلبة في تخصص علم الاجتماع بدون شروط مسبقة وهذا لا شك يحجب إمكانية تكوين جيل من الباحثين المتميزين في هذا التخصص

يساهمون ببحوث جادة بهدف الاستجابة لضرورة اجتماعية تتمثل في إعداد كفاءات قادرة على فهم المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع ومحاولة إيجاد الحلول لها.

فوجود علم الاجتماع في مجتمعنا كما أقر العديد من الباحثين ليس نابع من حاجتنا إليه، بل هو كضرورة تعليمية تابعة لسياسة الدولة في تكريس نظام تعليمي شامل.

يشتكي الأساتذة الباحثون من عدة عراقيل تعترضهم في علمية النشر العلمي أهمها تلك المتعلقة بالإدارة، وتشمل تعقيدات وإجراءات خاصة بعملية النشر بالإضافة إلى غياب المصداقية التامة في عملية انتقاء الأعمال القابلة للنشر، فتحكيم المقالات يخضع أحيانا لمعايير غير علمية.

التخصصات المدرسة في علم الاجتماع لا تعبر –في عمومها- عن البعد الثقافي والتاريخي للمجتمع الجزائري على اعتبار أن لكل مجتمع ثقافته الخاصة التي يتسم بها ويعيش فيها، كما أن لكل ثقافة ميزاتها وخصائصها ومقوماتها المادية والمعنوية والتي تتألف من طرائق المعيشة والأدوات التي يستخدمها أفراد المجتمع في قضاء حوائجهم والأساليب التي يضعونها لاستخدام هذه الأدوات، ويشمل التناول السوسيولوجي للثقافة المقاربات الأخرى لفهمها سواء (الأنثروبولوجية أو الأيديولوجية)، باعتبار الثقافة تحليلا لطبيعة العلاقات والترابطات الموجودة بين أنماط الإنتاج الفكري وسماته العامة من جهة، ومعطيات البنية الاجتماعية بكل أبعادها الاقتصادية والسياسية والبيئية، التاريخي منها والمعاصر من جهة أخرى، وبالتالي دراسة وظائف هذا الإنتاج الفكري وآلياته وتفاعلاته في المجتمعات على مستوياته كافة، يجعل الممارسة السوسيولوجية تعبر عن البعد التاريخي للمجتمع المدروس.

الدراسات السوسيولوجية لا تستجيب للمشكلات الاجتماعية التي يفرزها الواقع الاجتماعي، لان الممارسة السوسيولوجية تعالت نوعا ما عن الفعل الاجتماعي وأصبحت مجالا مخاطبيا منفصلا ومنغلقا لا يبت بصلة إلى المشكلات والقضايا الاجتماعية التي يفرزها الواقع الاجتماعي الجزائري. ولم تعطي القيمة الكافية للنظرية الاجتماعية من حيث هي نشاط منتج للمعرفة.

يقر الممارسين لعلم الاجتماع أن علم الاجتماع في الجزائر لا يقوم بدور جوهري تجاه المجتمع وهذا ما جعل أغلبهم يصرح بأنه لو اختفى علم الاجتماع كتخصص يدرس في الجامعات وكمجال بحثي يمارس من خلال فرق بحث و مخابر بحث ومراكز بحث لن يقدم أو يؤخر ذلك شيء لان وجوده لا يقدم أي إضافة أو حلول للمشكلات الاجتماعية التي يفرزها الواقع الاجتماعي، وإنما يقدم عدد من الخرجين يحملون شهادات في هذا التخصص لا أكثر، وهذا يتنافى مع المبادئ والأسس التي بني عليها هذا الحقل العلمي لأنه وجد أساسا لخدمة المجتمع وإيجاد الحلول لمشكلاته.

صرح أغلب المستجوبين أن الدراسات السوسيولوجية في تدهور مستمر. لأنها لم تستطع استقراء الواقع المعاش والكشف وتتبع أساليب الممارسات الاجتماعية في الحياة اليومية، التي يقوم بها الفرد الجزائري في واقعه، و تبقى التفسيرات السوسيولوجية الحالية عبارة عن دراسات تجانب الواقع في أغلب الأحيان، وهذا لا يعني أن تتحول السوسيولوجية إلى أشكال جاهزة من التحليلات تطبق على كافة الاستشكالات التي ينتجها تفاعل الأفراد مع واقعهم اليومي، لانه من الناحية الزمنية يعتبر علم الاجتماع هو ابن للحداثة و مهمته هي كشف أسرار سير عملها في مجتمع فقد الكثير من معاييره، ومن خلال هذا الوعي فان السوسيولوجيا –يفترض بها أن- تساعد البشر على التحكم الأفضل بمصيرهم، وهذا ما لم يحصل لحد الآن في مجتمعنا.

العلوم والمعارف المقدمة في علم الاجتماع لا تمكن من إخراج فئة قادرة على استخلاص وحل المشاكل الاجتماعية متعلقة بالمجتمع الجزائري مؤهلة من الجامعة الجزائرية. ففي الجزائر علم الاجتماع لازال لم يبلغ ذروته، ذلك أن التاريخ الاجتماعي وتاريخ علم الاجتماع لم يتمخض بالدراسات بعد. لأنه لا زال لم يستطع الدخول إلى مرحلة إنتاج معارف جديدة حول المجتمع المدروس، بل بقي يمارس استهلاك معرفية سوسيولوجية موجودة ومتداولة مسبقا محاولا تفسير الواقع الاجتماعي الجزائري على ضوئها دون تكييفها أو تنقيحها أو الإضافة إليها.

إن إنتاج المعرفة العلمية الدقيقة في أي فرع من الفروع العلمية يستوجب توفر عدة شروط أولية وثانوية تمكن الباحث من أداء تجاربه والتحقق منها ميدانيا مع وجود كم معرفي هائل نظري يشتق

منه فرضياته ومجتمع يلاحظه ليلقي استفساراته في ظل تمتعه بمعرفة علمية صحيحة تمكنه من معرفة ما إذا كان السلوك الاجتماعي الملاحظ سلوك طبيعي أم لا، يتوافق والقيم الاجتماعية والقانون والأعراف السائدة أم لا، كل هذا وغيره يؤدي إلى تمكين العلوم من التطور وتحقيق الأهداف المرجوة منها.

ومما يلاحظ على الجامعة الجزائرية أنها تواجه العديد من المشاكل في شتى المجالات (الإدارية، الاتصالية، الاقتصادية، الاجتماعية،...) وغيرها من المشاكل التي تعرقل السير الحسن للجامعة وإنتاج المعرفة العلمية في الحين ذاته، فالتعليم بجميع مراحله ورغم الإصلاحات القائمة لم يتمكن من إنتاج ما هو مرغوب، من هنا يمكن القول أن المعرفة السوسيولوجية تتطلب إعادة توجيه والى اهتمام أكبر لأنها محور الاجتماع البشري.

لعله بين المشاكل التي أدت إلى عدم إنتاج المعرفة العلمية السوسيولوجية وجود عراقيل للنشر العلمي يعاني منها الأساتذة بمختلف رتبهم العلمية. لان عملية النشر في إطار فرق البحث ضعيفة جدا لدى الأساتذة الباحثين، ويؤثر ذلك على العمل الجماعي داخل الجامعة الجزائرية وعلى أداء مخابر البحث التي تسعى إلى تطوير البحث العلمي، كما يؤثر على إنتاج المعرفة السوسيولوجية التي رغم تقهقرها تسعى الجامعة كأداة فعالة إلى إنتاجها.

وهو ما يؤدي إلى الشك في مخرجات الجامعة الجزائرية، وفي طرق تسيير المراكز والمخابر البحثية التي تسعى بالتعاون مع الجامعة إلى إيجاد حلول للمشكلات التي يعاني منها المجتمع، فمما يجب أن يكون هو أن يتم نشر الأبحاث القيمة ذات الصيت والتي تحمل في ثناياها حلولا للمشكلات الاجتماعية، والتعاون مع أصحاب القرار لتنفيذها وتحقيق ما جاء فيها لخدمة المجتمع.

إن الرغبة في تطوير ذلك تستوجب رقابة ومحاربة البيروقراطية خاصة في المجال العلمي باعتباره الملجأ الوحيد للعديد من المشكلات سواء الاجتماعية أو النفسية ولا يقتصر ذلك على العلوم الإنسانية والاجتماعية فقط بل حتى العلوم التجريبية وغيرها فاحتكار العلم أو عرقلة مساره يؤدي إلى مسار مغلق عاقبته مذمومة ووخيمة.

بالإضافة إلى عوائق النشر العلمي وجدنا بعض العوائق الأخرى تحول دون إنتاج المعرفة السوسيولوجية، تم تصنيفها حسب عينة الدراسة إلى عوائق: (إدارية، اجتماعية، وأخرى متعلقة بالأستاذ). ليضيف الأساتذة الباحثين عوائق أخرى تمثلت في عوائق ابستيمولوجية ومنهجية وغيرها.

بالرغم من تعدد العوائق إلا أن الباحث يرى أن المشكل الأساس متعلق بالباحث في حد ذاته وطريقة تأطيره البيداغوجي والمعرفي ورغبته الجامحة في البحث وشغفه في إنتاج المعرفة وإيصالها ضف إلى ذلك رغبته في تأسيس العلم في حد ذاته، فرغم الإصلاحات التي مست إطار التعليم العالي إلا أن الباحثين لم يهتموا بإنتاج المعرفة وتأطير أنفسهم وتكوينها بقدر ما اهتموا بمقارنة الأنظمة المختلفة للإصلاحات والمطالبة بمزايا هي في الغالب تصب في المصلحة الفردية وليست في الصالح العام وهذا لا شك يبتعد عن رسالة عالم الاجتماع الذي يحمل انشغال إصلاح المجتمع وازدهاره.

رغم ذلك لمسنا أن الأساتذة الباحثين بمختلف رتبهم العلمية يشكلون محورا يسوده نوع من الاتفاق حول واقع السوسيولوجيا في تعاطيها مع المجتمع الجزائري، بالرغم من أنهم معنيون مباشرة ويتحملون جزء كبير من مسؤولية تدهور الممارسة السوسيولوجية في الجزائر وفشل علم الاجتماع في إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية التي تعترض تطوره وازدهاره. إلا أن أجوبتهم كانت صريحة، عندما اعترفوا بوجود فشل واعترفوا بأنهم يتحملون جزء منه بالرغم من أن هذا الحكم قد يكون جلدا للذات و جارحا في نفس الوقت لمستقبلهم العلمي والمهني.

خلاصة القول التي يمكن للباحث إيجازها والتي استنتجها من خلال الدراسة القائمة والمعرفة المفتقرة أن هناك صلة معقدة بين العلم والمجتمع فنجد أن أغلب مواطني المجتمعات المتقدمة يحملون نظرة ايجابية حول جدوى العلم في الرفاهية والتقدم وتحسين شروط الحياة للمجتمع، لكن أفراد المجتمع بصفة عامة يجهلون تماما كيفية عمل العلم بحيث لا يملكون فهما واضحا لمفهوم الدراسة العلمية هذا في الدول التي لديها مجتمعات توصف بالمتحضرة والمتقدمة فكيف يكون الحال في المجتمعات التي توصف بأنها ضمن العالم الثالث أو السائر في طريق النمو؟.

هوامش:

(1) Raymond Quiny et Lucan Canpenhauldt , **Manuel de recherche en sciences Sociales**, Paris , 1988 , P59.

(2) روجر هيكوك وآخرون، البحث النقدي في العلوم الاجتماعية مداخلات شرقية غربية عابرة للاختصاصات، تر: إليزا أغزريان، معهد علم الإنسان، الأكاديمية النمساوية للعلوم، ط1، 2011، ص78.

(3) Raymond Boudon , les methodes en Sociologie ,9 ed .P.U.F 1993. , P31

(4) أحمد زايد، علم الاجتماع النظريات الكلاسيكية والنقدية، دار الكتاب المصرية، القاهرة، 2000، ص218.

(5) توم بوتومور، تمهيد في علم الاجتماع، ترجمة: محمد الجوهري وآخرون، سلسلة عالم الكتاب المعاصر، جامعة القاهرة، مصر، ص 72.

(6) موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة، الجزائر، ط2، ص349

(7) ساري حنفي وأخرون، **مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي** بحوث مؤتمر مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2014، ص16،17.